

مجلة بحوث كلية الآداب

البحث (٢١)
الحراك السياسى فى مصر

إعداد

الباحثة / مروة عادل صبحى دويدار
قسم اجتماع - كلية الآداب - جامعة دمنهور

تحت إشراف

أ.د/ مجدى أحمد بيومى
أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة دمنهور

يوليو ٢٠١٦م

العدد (١٠٦)

السنة ٢٧

[http : // Art.menofia . edu. eg](http://Art.menofia.edu.eg) *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الحراك السياسي في مصر

الباحثة/ مروة عادل صبحي دويدار

قسم اجتماع كلية الآداب جامعة دمنهور

. مستلة من رسالة ماجستير لم تناقش بعد .

تحت إشراف

أ.د/ مجدي بيومي

أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب . جامعة دمنهور

الفهرس:

- مقدمة.
 - أولاً: مفهوم الحراك السياسي.
 - ثانياً: آليات الحراك السياسي.
 - الأحزاب السياسية.
 - المظاهرات و الإحتجاجات.
 - وسائل الإعلام.
 - المؤسسة العسكرية.
 - الجامعة.
 - ثالثاً: أسباب و دوافع الحراك السياسي.
 - رابعاً: القوي الدافعة للحراك السياسي في مصر:
 - العوامل الداخلية، و دورها في الحراك السياسي.
 - خامساً: نتائج الحراك السياسي.
 - خاتمة و تعقيب.
 - سادساً: المراجع المستخدمة.
- مقدمة:

السلطة، هروء عمل صبحى لويذر
إن الحراك السياسى من المفاهيم التى ظهرت بشكل واسع فى المجتمع
المصرى بشكل خاص، وفى المجتمع الدولى بشكل عام، حيث استخدمت سياسياً و
إعلامياً على نطاق واسع و يتداخل مع هذا المفهوم العديد من المفاهيم السياسية
الأخرى المرتبطة به .

و نجد أنه، يفترض عليه التحول الديمقراطى نوعاً من الحراك السياسى، تتمثل
فى تنشيط التفاعلات السياسية فى المجتمع على مستوى الحزب الحاكم و الجماهير
و الإعلام و القوى السياسية الموجودة فى المجتمع، بمعنى أن السلطة لا بد أن تتخذ
خطوات للإصلاح السياسى، مثل: (التعديلات الدستورية، .. و غيرها)، و يترتب
على ذلك نوع من الحراك السياسى، و يكون هناك تغيير للبيئة السياسية و الانتقال
من السلبية إلى الإيجابية. و إما أن يكون هذا الحراك حراك إيجابى يعزز من الحياة
السياسية، و إما أن يكون حراك سلبى يخلق حالة من الإتران السياسى داخل
المجتمع .

كما نجد، أن الحراك السياسى قد يعنى تصاعد المطالب أو تصعيدها للانتقال
بنظام سياسى ما لمرحلة أخرى أنضج سياسياً، مثال على ذلك: (الحراك السياسى
الذى شهدته مصر منذ عام ٢٠٠٥، و الذى انعكس على كافة مناحى الحياة
السياسية، بدءاً من تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصرى، و الاستفتاء على هذا
التعديل، مروراً بتجربة الانتخابات السياسية و البرلمانية المصرية، و انتهاءً بما
يحدث الآن على الساحة السياسية المصرية) .

و من ثم، تسعى الدراسة فى هذا الفصل إلى تحديد ماهية الحراك السياسى و
آلياته، بالإضافة إلى تحديد الأسباب، و الدوافع التى تؤدى إلى حدوث حراك سياسى
داخل المجتمع، و أيضاً تحديد القوة الدافعة للحراك السياسى فى مصر سواء كانت
عوامل داخلية أو عوامل خارجية، و من ثم، تحديد النتائج المترتبة على حدوث حراك
سياسى داخل المجتمع.

أولاً: مفهوم الحراك السياسي:

- إن الحراك السياسي من المفاهيم التي راجت و انتشرت في السنوات القليلة الماضية في المجتمع المصري، و استخدمت سياسياً و إعلامياً علي نطاق واسع. و قد اختلف المفكرون و الباحثون بشأنه؛ نتيجة التباين في وجهات النظر حول مؤشرات هذا الحراك و نتائجه، بالإضافة إلي تداخل هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم السياسية و الإجتماعية الأخرى.

- و من ثم نجد، أن مفهوم الحراك السياسي بإعتباره مفهوماً وليدأ، مفهوم غير دقيق، و مرجع عدم الدقة هنا يرجع في جزء كبير منه إلي المشكلات العامة الخاصة بالقياس في ميدان العلوم السياسية، فالإقتصاديون قد يستخدمون الوحدات أو الفئات ذات الطبيعة النقدية التي يمكن توافر تقارير محددة عنها بحيث يمكنهم رسم ملامحها بدقة، فمتوسط الدخل أو إجمالي الدخل قد يستخدم بدقة في قياس النمو أو التدهور الإقتصادي، و علماء الإجتماع قد يستخدموا المواقع أو الفئات المهنية (أياً كانت نقائصهما) كمقاييس كمية للحراك الإجتماعي، بينما افتقاد مثل هذه الوحدات في علم السياسة يمثل مشكلة خاصة، فلا يوجد حتي الآن من يستطيع تكميم رأس المال السياسي (النفوذ و القوة السياسية) لا يزال بعيدا عن إمكانية القياس المباشر، و بالتالي، فإن الحراك السياسي بإعتباره عملية تفهم في ضوء توزيع النفوذ و القوة يصبح أمراً غير دقيق، فتحليلنا للقوة حتي الآن قد اعتمد علي فكرتنا عن مؤشرات عدم القوة (أو غياب القوة) أكثر من تقديمنا لمؤشرات القوة و تصلح في التحليل المقارن(١).

- و قد ذكر "ابن منظور" في معجم "لسان العرب" كلمة حرك: بأنها ضد السكون، حَزَكَ يَحْزِكُ حَزْكَ و حَرَكَا و حَزَّكَ فَتَحَزَّكَ، قال الأزهري: و كذلك يَتَحَزَّكَ،

و تقول قد أعيا بما به حراك، قال ابن سيدة: و ما به حراك أي حركة؛ و فلان
ميمون العريكة و الحريكة (٢) .

- و نجد أن، الحراك السياسي مفهوم مركب من مفهومين: الأول: مفهوم (الحراك)، و الثاني: ما هو (سياسي)، و يقصد بـ"الحراك" بصفة عامة في اوسع معانيه الإنتقال من وضع إلي آخر علي وفق معيار ما، و بوصفه سياسي أنه الحراك الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، إذا مفهوم الحراك السياسي مفهوم له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، و نظراً للتنوع الكبير في أنماط النظم السياسية التي يعرفها المجتمع المعاصر سواء من ناحية التنظيم أو العلاقات و الأهداف التي يسعى إليها كل نظام، كان طبيعياً أن ينعكس ذلك التنوع علي الإتجاهات التي تناولت الحراك السياسي و أبعاده (٣) .

- كما يقصد بالحراك السياسي (تأثر مجموعة من الأفراد و الجماعات بحركة النظام السياسي، و هذه التنظيمات تشكل جزءاً من النظام السياسي في بعده الأشمل، و تختلف قدرة الأنظمة السياسية في خلق حالات الحراك السياسي التي تقود إلي شكل من أشكال التغيير، و لا يشترط أن يكون التغيير يسير نحو الأفضل دائماً، بمعنى انه قد يتقهقر بعض الشيء حتي و إن كانت سنة الحياة أن المجتمعات الإنسانية قد تتمخض عنها أنماط مختلفة من الصراع الذي يعني ديناميكية داخل المجتمع فتقود إلي شكل من الحراك الذي يستلزم آلية تضبط إيقاعه) (٤).

و يبدو أن، الحراك هاماً من الناحية السياسية إذا انطوي علي عمليات تغييرية (صاعدة أو هابطة أو أفقية) لجماعات تبدو ضخمة بدرجة تكفي للتأثير علي العلاقة بين النظام السياسي و مكوناته، و يعني هذا أنه في كثير من الأحيان، قد يكون الحراك متواتراً أو شائعاً، و يشمل قطاعات عديدة دون أن يؤدي بالضرورة إلي

تغيير في محددات الإنتقاء السياسي و توزيع القوة السياسية. لذلك فإن ظهور جماعات صغيرة نسبياً من خلال الحراك الصاعد يمكن أن يحمل دلالات مهمة بالنسبة للإستقرار السياسي(٥).

كما نجد أيضاً، أن الحراك السياسي يقصد به الإنتقال صعوداً أو هبوطاً من موقع إلي آخر علي سلم التدرج السياسي يوضح توزيع القوة السياسية في المجتمع. علي أن الغموض المرتبط بمفهوم القوة السياسية و صعوبة قياسه أثرا علي دراسة الحراك السياسي التي تركز البحث فيها علي التغييرات السياسية التاريخية، و تغير النخب السياسية(٦).

- و يري "عبد الغفار رشاد" أن الحراك السياسي يشير إلي حالة من الجمود و التدهور فرضت علي المثقفين و التيارات و الجماعات و القوي السياسية و الإجتماعية المختلفة، التي تمثل العناصر الأكثر وعياً و حيوية في المجتمع السياسي، و الأكثر قدرة علي النقد و الحركة . أن تتحرك و تصعد من انتقاداتها ، و أحياناً، تقدم رؤية و تصورات بديلة و ممكنة، ليس فقط كمخرج من حالة الجمود أو الإختناق هذه؛ و إنما لإنقاذ الأمة و إنتشاله من حالة أقرب إلي اليأس و الضياع أو الخراب، علي آفاق الأمل و النهضة و الرقي و احترام حقوق الإنسان، في عصر لا وقت فيه للتردد و التخاذل أو الجمود و المراوغة(٧).

و يشار للحراك السياسي أيضاً، أنه حركة كبيرة من التفاعل بين مختلف القوي السياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض علي مختلف الأصعدة السياسية و الفكرية و الثقافية، و تسعى لإيجاد مكانها في الحياة السياسية، و تعبئة مختلف طوائف الشعب للمشاركة في العملية السياسية، و الإنتقال بالمجتمع السياسي إلي مرتبة أعلى من التفاعل، و حرية الحركة، و حرية صنع القرار، و المشاركة في ائتظيمات و

الأحزاب السياسية المختلفة من دون أي قيود من السلطة السياسية أو النظام الحكومي (٨).

- كما تكشف الدراسات المعاصرة في الفكر السياسي الحديث عن اتجاهين رئيسيين في دراسة الحراك السياسي، هما: (الاتجاه الليبرالي، و الاتجاه الماركسي) (٩):

• الاتجاه الليبرالي: ينطلق في شرحه مفهوم الحراك السياسي من القيم الديمقراطية في المجتمع الليبرالي، حيث إن الديمقراطية هي المسار الوحيد، والنتيجة الطبيعية لعملية الحراك السياسي كما شهدت الدول الأوروبية، تضمن:

١. اتساع مركزية السلطة الحكومية، و التمايز و التخصص اللاحق للأبنية و الوظائف السياسية.

٢. المشاركة الشعبية المتزايدة التي تستند إلي مبدأ المساواة السياسية بوجه خاص.

٣. الوحدة القومية و دمج الأفراد بصورة متزايدة في النظام السياسي، و ربطهم عاطفياً بوجه خاص.

• الاتجاه الماركسي: ينطلق في اتجاه مغاير في شرحه مفهوم الحراك السياسي، حيث ينبع من الفلسفة الماركسية التي ترى أن الطريق الوحيد لعملية الحراك و التعبئة السياسية هو الصراع الذي يؤدي إلي الثورة، و يؤكد الماركسيون أنهم لا يسعون للحراك السياسي و الإقتصادي فحسب؛ بل إلي تغير الإنسان و خلق دور قيادي له في عملية الحراك. و الحراك السياسي الذي شهدته الدول الاشتراكية هو الثورة الشاملة التي تسعى لتغيير خريطة المجتمع تغييراً جذرياً، أي نقطة البدء هي إجراء حراك في البناء التنظيمي في الدولة، ثم متابعة التغيير بالتوعية و التغيير الثقافي تحت قيادة الحزب الشيوعي.

وهناك من يري، أن الحراك السياسي هو (الإنتقال من حالة الجمود أو الركود السياسي في ظل النظام السلطوي إلي حالة الحيوية السياسية في ظل النظام الليبرالي، و هذه الحيوية تكشف عنها تعديلات دستورية، و مشاركة الأحزاب في الإنتخابات، و حرية أوسع للصحافة في نقد أوضاع المجتمع، و طلبات لإنشاء أحزاب جديدة و حيوية في المجتمع المدني، و إقبال جماهيري للعمل السياسي، و نستطيع قياس الحراك من خلال هذه المؤشرات) (١٠).

- و نجد أنه يتطلب التحليل الدقيق للحراك السياسي تخصيصاً وظيفياً للمواقع السياسية و الأدوار السياسية و في النظم التي تمر بعملية تغير سريع يكون نطاقه السياسي متسعاً بإتساع النظام الإجتماعي نفسه. و بالتالي، يصعب تحديد أبعاد الأدوار السياسية تحديداً دقيقاً. و في مثل هذه النظم، نجد أن العديد من الأدوار السياسية تنشأ و أخري تتزوي أو تزول أو يتغير مضمونها، و في كل الأحوال، فإن الأدوار السياسية غير حتمية أو محددة. و بالتالي، فإن مقاييس الحراك السياسي داخل الجيل أو بين الأجيال تعتبر صعبة بالمقارنة بنظيرتها في الأبتية المهيمنة، و تواجه عملية المقارنات غير القومية تعقيدات مشابهة (١١).

- كما نجد، أن مفهوم الحراك السياسي يشير إلى الحالة السياسية التي تتسم بتزايد التغيير في موازين القوة و نمط توزيع السلطة و سرعة تواصل الأفكار السياسية و انتشارها و كثافة التواصل فيما بين الأفراد، و في الواقع فإن قوس الأزمات الذي ابتدأ منذ ٢٠٠٦ على شكل ظهور حركات احتجاجية في أغلب دول الربيع العربي كان مؤشراً على بداية حراك سياسي جديد يختلف عن طبيعة الحراك السياسي السائد منذ أكثر من عقدين على الأقل.

- و ينطلق الحراك السياسي أساساً من جانب المجتمع و القوي السياسية المعارضة للنظام، و قد يأتي من النظام بصورة إيجابية أو سلبية، مثلما حدث بالنسبة

لتعديل المادة ٧٦، و تعديل ٣٤ مادة من الدستور المصري، التي ولدت رد فعل أو حراك سياسي.. و يتسم الحراك السياسي بالإيجابية في الأساس، و لا يمكن أن يكون سلبياً إلا إذا انقلب إلي فوضي فهو عمل إيجابي في النهاية؛ لأنه يعني اهتمام المواطن بقضايا بلده، و يهدف الحراك السياسي تنظيمياً إلي إصلاح سياسي، و كانت الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥ قد شكلت عوامل مساعدة للحراك الذي يهدف للإصلاح و التغيير، حيث جاءت في الإتجاه السلبى؛ مما شكل دافعاً للحراك لتحقيق إصلاحات دستورية و إنتخابات رئاسية حقيقية (١٢).

. و مما سبق، يمكن تحديد مفهوم إجرائي لـ "الحراك السياسي" علي أنه (عبارة عن مجموعة من التغيرات الناجمة عن تأثير مجموعة من الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات السياسية في حركة النظام السياسي الموجود داخل المجتمع، و هذه التنظيمات تشكل جزء من النظام السياسي في بعده الأشمل، و من الممكن أن تكون هذه التغيرات الناتجة عن الحراك إما تغيرات سلبية، و إما تغيرات إيجابية).

ثانياً: آليات الحراك السياسي:

- تتباين آليات الحراك السياسي باختلاف المجتمعات، و في حالة الحراك السياسي الرأسي، أو التحرك صاعداً أو هابطاً علي الهرم الإجتماعي يوجد عدد من المؤسسات الإجتماعية التي تلعب دوراً مهماً في عملية الحراك، و من أبرزها: (الأحزاب السياسية، و التنظيمات البيروقراطية، و منظمات المجتمع المدني، و المؤسسة العسكرية، .. و غيرها). و تختلف أهمية هذه المؤسسات كقنوات للحراك السياسي و كمؤسسات لصعود الأفراد علي السلم الإجتماعي زمانياً و مكانياً، و الفرص الحراكية المتاحة لا تتواجد مصادفة و لكنها قائمة علي عملية الإنتقاء. و يلاحظ أن نفس المؤسسات الإجتماعية التي تعد قنوات للحراك الرأسي هي ذاتها التي تقوم بعملية الإنتقاء، و التي قد تتحدد بناء علي محددات موضوعية أو تتفاير وفقاً لطبيعة السلطة، ففي مصر و دول العالم الثالث تركز السلطة علي الولاءات

الشخصية و السياسية و الإجتماعية كما عيبر للإرتقاء السياسي، و تركز عليها أكثر من ارتكازها علي مؤسسات، مثل: (البرلمان، أو الحزب، أو الصراع الأيدولوجي بين القوي السياسية المختلفة، أو الرأي العام)؛ مما يؤدي إلي بروز قنوات رافضة تستخدم العنف لتحقيق حراكها السياسي. و من هنا سنتناول الباحثة في هذا البحث أبرز آليات الحراك السياسي، و منها ما يلي:

١. الأحزاب السياسية:

. تعد الأحزاب السياسية أهم روافد الحراك السياسي إذ من خلالها يتم ترشيح الأشخاص لشغل الوظائف السياسية القيادية، و من الطبيعي أن تعمل الأحزاب علي تدعيم الموقف السياسي للفرد. و في الأنظمة التي تلعب فيها الأحزاب دوراً مسيطراً، تجد أن فرص الحراك السياسي الصاعد تكون أكبر، و ذلك غذا ما قورنت بالأنظمة التي يمارس فيها القادة السياسيون حرية التصرف في اختيار زملائهم(١٣).

. و يعتبر وجود الأحزاب السياسية من آليات الحراك السياسي، فإذا كانت النظم الديمقراطية لا تشترط وجود أحزاب سياسية، إلا أن التاريخ و الواقع يشيران علي أنه لم يوجد نظاماً ديمقراطياً بدون أحزاب؛ لأنها تمنح خيارات سياسة للمواطنين، و يتوقف نجاح النظام الحزبي في دول العالم النامي علي الإعتبارات التالية(١٤):

١. استمرار الحزب لفترة زمنية طويلة، بحيث لا يتوقف المدي العمري له المنشئين له.

٢. وجود تنظيم حزبي علي المستوي المحلي يتسم بالوضوح و الديمومة و وجود اتصالات منتظمة بين الوحدات القومية و المحلية.

٣. قدرة القيادات في المستويات القومية و المحلية علي السيطرة علي هياكل صنع القرار سواء منفردين أو بالتحالف مع الآخرين.

٤. اهتمام الحزب بتوسع قاعدته الجماهيرية، و كسب المؤيدين له.

- وقد اتخذ الحزب كأداة لتعبئة الجهود و تنظيمها و تكتيل القوي في سبيل الحصول علي أكبر عدد من الأصوات، و بذلك فقد ارتبط بالنظم البرلمانية. و يتفق "أوستن روني" مع ذلك من خلال تعريفه للحزب السياسي علي أنه (عبارة عن جماعة ذات استغلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها و تخوض المعارك الإنتخابية علي أمل الحصول علي المناصب الحكومية و الهيمنة علي خطط الحكومة) (١٥).

- و يري "ساراتوري" Saratori، أن الأحزاب السياسية أخذت تشكل عنصراً جوهرياً في النظم السياسية المعاصرة لدرجة أنه يمكن لنا أن نصف هذه النظم ليس فقط علي أنها "نظام حزبي" system Party ؛ بل أيضاً حكم حزبي (١٦). و في موضع آخر، يري "ساراتوري" أن الحزب هو (أي جماعة سياسية تخوض الإنتخابات من خلال مرشحين لها؛ لتولي المناصب العامة) (١٧).

. و من ثم نجد، أن الأحزاب تقوم عن طريقة تنشئة الجماعات داخلها، و رسم الخطط القادمة، و إعداد و تدريب الأعضاء، و بث الحماس فيهم، و توجيههم؛ مما يؤدي إلي تمرس الأعضاء للعمل السياسي، و يظهر ذوي الخبرة و الكفاءة، و يأتي دور الحزب في اختيار من يتوفر فيهم صفات القيادة للقيام بأعباء رئاسة الحزب و أجهزة الدولة عندما يكون الحزب في الحكم، و بمعنى آخر يمكن اعتبار الحزب (منظمة) لتخليق القادة و تأهيلهم و إعدادهم لتولي مناصب القيادة في المجتمع) (١٨).

- و يؤكد "عبد الهادي الجوهري" علي أن أهم سمة للأحزاب السياسية عند الكثيرين هي مدي نشاطها الإنتخابي الذي يتسم بالإتساع و الإستمرارية أكثر من جماعات المصلحة، و ممن الممكن لجماعات المصلحة أن يكون لها نشاط إنتخابي؛ وقد تقدم مرشحين، لكن هذا النشاط في الغالب سيكون اضيق بكثير من النشاط

المشابهة في الأحزاب السياسية، و لن يكون له الهدف المعلن الأكبر و هو تحقيق السيطرة علي الحكم(١٩).

. و قد أوضح "هنتجتون" Huntington ، أن الأحزاب السياسية تعتبر من نقاط الفصل بين التقليدية السياسية و التحديث السياسي، فالدولة الحديثة في رأيه تتسم بإتساع مشاركة المواطنين في السياسية و زيادة قدرة النظام السياسي علي استيعاب الجماعات و الشرائح الهامشية و تحديث الأبنية السياسية التقليدية و لك بالمقارنة للمشاركة الصفوية و البيروقراطية المحدودة في المجتمعات التقليدية تعتبر الأحزاب السياسية أبرز المؤسسات السياسية المستحدثة(٢٠).

- كما نجد في الواقع السياسي العربي و في دول العالم الثالث تسند المناصب الوزارية في الدول إلي عدد من أفراد النخبة في الحزب الحاكم دون سواهم، و أن القيادة و رئاسة مجلس الوزراء وقف علي هذه النخبة، و ما تبقى من مناصب عليا فهو من نصيب الأعضاء المخلصين، أهل القرابة و العشائرية و من والاهم، بحيث أن التكتل الحكومي و النيابي يجعل الحياة السياسية خاضعة لضرب بدائي من التحالف يقوم علي التشارك في الإنتساب الحزبي أو العرقي أكثر مما يترجم عن التشارك في الآراء أو عن التجانس في الإتجاه؛ مما يؤدي إلي تحجر الحياة السياسية، و إلي تقلص القابلية للتغيير، و من أبرز نتائجه طول المدة التي يتاح لأعضاء الحزب ممارسة السلطة و الإحتفاظ بالمناصب الوزارية؛ فارتفعت بذلك معدلات السن عند القيادة الحزبية الحكومية إلي عقود عالية لا تقل عن السبعين عاماً في الغالب، و تعطلت سنة الدوال علي المسئولية بين الأجيال المتعاصرة، و في بعض الحالات، يفترض أن النخب الجديدة التي تعمل في ظل النظام الحزبي، تجد من الصعب عليها أن تتقاسم مع المطالبين الجدد بمشاركة القوة أو السلطة السياسية التي تعين عليها هي نفسها بعد أن تنتزعها من النظام القديم، تقوم النخب بإخفاء شرعية استمراريتها و احتكارها للسلطة بدعوة أن الجيل الأول من النخب التي تعمل

في إطار النظام الحزبي يطالب بالمشاركة السياسية قبل أن يأخذ الجيل نفسه فرصة لتشكل مؤسسات الحكم الحزبي (٢١).

. و نجد أيضاً، أن الأنظمة الحاكمة في الدول العربية خاصة لا تسمح لأي قوة أو تيارات بديلة بالتبلور، فالأنظمة الحاكمة تفرض علي الجماهير أن تفهم بألف طريقة و طريقة أن حالها هو أفضل الأحوال في ظل الوضع القائم، و أن التفكير مجرد التفكير في أي نظام بديل هو أمر ينطوي علي كارثة محققة و يؤدي إحتكار الأنظمة الحاكمة لكل وسائل الإعلام التي أثارت الذعر الدائم لدي الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة (٢٢).

٢. المظاهرات و الإحتجاجات:

- تتنوع مظاهر الحراك السياسي في الدولة العربية المعاصرة تنوعاً واسعاً، فالمشهد السياسي اليوم في القطر العربي يتضمن آليات عديدة للتعبير، و مظاهر للنقد الذي ارتفعت وتيرته علي نحو غير مسبوق، كما تنوعت القطاعات و التيارات و الرؤي و التوقعات التي عبر عنها هذا الحراك. فبالنسبة لآليات التعبير، فقد دخلت وسائل مبتكرة علي المشهد السياسي، كالمظاهرات و الإحتجاجات، كما برز كتاب وصحافيون لديهم من الجرأة في النقد و التحليل و تقديم الشعارات و الرموز التي اعتبرت فتحاً لعهد جديد من المواجهة في وجه استبداد السلطة و تنكرها للأخرين، عهد تراجعت فيه الحواجز النفسية، و تناول النقد كل ما كان محرماً نقده أو المساس به (٢٣).

- و من ثم نجد، أن المظاهرات و الإحتجاجات تظهر نتيجة لتمرد المواطنين علي النظام الحاكم و لشعورهم بالظلم و القهر من ناحيتهم، فتكون هذه المظاهرات

بمناخ وسيلة للتعبير عن استياء المواطنين ورفضهم للسياسة التي يتبعها النظام الحاكم معهم.

كما نجد، أنه هناك نوعين من المظاهرات و الإحتجاجات، وهما:

• مظاهرات سلمية: هي تلك مظاهر الإحتجاج التي يعبر بها الأفراد عن رفضهم لسياسة ما أو نظام ما بشكل حضاري و سلمي دون اللجوء إلي استخدام العنف للتعبير عن ذلك، و ذلك من خلال: (رفع لافتات تحمل مطالبهم، الإضراب السلمي عن العمل، الوقوف السلمي، الهتافات السلمية، ... و غيرها).

• مظاهرات غير سلمية: هي تلك مظاهر الإحتجاج التي يعبر بها الأفراد عن رفضهم لسياسة ما أو نظام ما من خلال استخدام أساليب العنف المختلفة، و ذلك من خلال: (إتلاف المرافق و الخدمات العامة، إتلاف المنشآت الحكومية و الغير حكومية، للتعدي علي المواطنين و تزويجهم، التعدي علي عناصر الجيش و الشرطة، ... و غيرها).

٣. وسائل الإعلام:

تعد وسائل الإعلام من أهم مظاهر الحراك السياسي في أي مجتمع، فهي تمثل عملية نقل الأخبار بصورة تساعد علي السيطرة علي المجتمع و الإشراف عليه، فالرسائل التي تنقلها وسيلة الإتصال تكون محملة بالمعلومات التي يهدف المرسل إلي توصيلها و إعلام المستقبل بها.

و نجد، أن وسائل الإعلام بكل أنواعها المسموعة و المرئية لها تأثير شديد علي تغيير مجريات الأحداث السياسية التي تكور في البلاد، حيث عن طريقها يتم توجيه أفكار و سياسات النظام الحاكم للمواطنين، و في نفس الوقت، تنقل الأحداث

الباحثة/مرودة عادل صبحي دويدار
السياسية التي تدور في المجتمع وتقوم بمناقشتها و عرضها للرأي العام من خلال
محللين و خبراء سياسيين و مثقفين و مسئولين في الدولة في بعض الأحيان.

٤. المؤسسة العسكرية:

. من الواضح، أن معظم صفوات العالم الثالث قد تمكنت من الوصول إلي
السلطة من خلال الثورة التي يتصدرها العسكريون، أو من خلال الانقلابات
العسكرية، و لذلك فالحكومات المدنية المرتدية للزي العسكري . أو كانت ترتديه . ما
تزال صاحبة السلطة المباشرة في كثير من دول العالم الثالث؛ و بناء علي ذلك،
فالمؤسسة العسكرية من الروافد الحيوية للحراك السياسي خاصة في الدول العربية
و دول العالم الثالث بصفة عامة إلي جانب الأنظمة الشمولية. و يلاحظ أن هذه الآلية
للحراك السياسي تختلف عن القنوات الحراكية السياسية الأخرى، حيث لا يكون
الانتقال من وضعية سياسية إلي أخرى من خلال التمرس السياسي، أو كمحصلة
للترقى السياسي الحزبي، أو الإنتقاء السياسي الجماهيري الذي يضفي الشرعية، بل
عادة ما يتم الحراك عن طريق الجيش بصورة مفاجئة، قد تتخذ من العنف السياسي
وسيلة لإحتلال مراكز الصفوة.

. و يرى "أحمد اسكندروف" أن المؤسسة العسكرية بما لها من قدرات قتالية
عالية، هي القوي الوطنية الوحيدة التي بوسعها قيادة حركات التحرر الوطني،
و الإضطلاع بمهام التنمية الشاملة، دون الحاجة إلي مشاركة مؤسسات الدولة، و مادام
الأمر كذلك، فإن تدخل العسكريين في العملية السياسية أمر طبيعي وارد
و محتمل (٢٤).

. و هكذا نجد، أنه يشكل رجال الجيش الصفوة المتميزة، و تلعب هذه الصفوة
دوراً حاسماً في المجتمعات المستقلة حديثاً التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور

التشكيل، مما يتيح لضباط الجيش فرصة كبيرة؛ لممارسة التأثير السياسي. و هناك اتفاق ملحوظ بين العلماء الاجتماعيين علي أن الجيوش الحديثة تشكل قنوات للحراك الاجتماعي الصاعد، ففي المجتمعات التي يتاح فيها التعليم العالي للطبقة الوسطى يمثل الجيش مجالاً لتكوين صفوة جديدة ينتمي أعضاؤها للطبقة الوسطى (٢٥).

كما نجد، أن من الملامح البارزة للحراك السياسي من خلال المؤسسة العسكرية، تحويل الطبقة الحاكمة إلي طبقة مغلقة، و عادة ما يتم عسكرة العناصر المدنية التي يمكن أن يستعين بها رجال الجيش الحاكمين من حيث كيفية اتخاذ القرارات، و اكتساب أنماط التفكير و الإنضباط بحكم تأثير جماعة الرفاق العسكرية بالإضافة لطبيعتها السلطوية. و في بعض الحالات لا يتم الحراك السياسي و تدول السلطة إلا من خلال قوة عسكرية أخرى عن طريق الانقلابات العسكرية.

و من ثم نجد، أن المؤسسة العسكرية لها تأثير كبير في عملية الحراك السياسي من خلال وصولها لمقاعد السلطة و عسكرة الحكم، و تمثل حالة مصر مثلاً حيوياً في الحراك السياسي للصفوة العسكرية من خلال: (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، و ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣).

٥. الجامعة:

و يتفق معظم الباحثين و السياسيين علي أن الصفوة الجامعية قد تبادلت مواقع الصفوة مع الصفوة العسكرية، و أن الجامعة كانت و لا زالت إحدى روافد الحراك السياسي الفعالة. حقيقة أن دور الجامعة قد يختلف من مرحلة إلي أخرى، أو يتداخل مع بعض الروافد الأخرى، إلا أنها كقناة حركية سياسية من الآليات البارزة لإعادة تشكيل المؤسسات السياسية.

. و تعد علاقة "المتعلم" Educated، و "الدارس المتمرس" Scholar، و"المتقف النشط" Intellectual، أو المفكرين بصفة عامة بـ "صناع القرار" Decision makers علاقة ذات طبيعة خلافية، و "الجامعة" هي المورد الأساسي لإفراز الصفوة الفكرية و المتقفة تخضع لإشكالية العلاقة مع السلطة، فللجامعة مسؤوليات و التزامات تتجاوز مسؤوليات و التزامات ماعداها من مراحل تعليمية. وتعد الوظيفة النقدية للجامعة ضرورية لإكتشاف عيوب هذا المجتمع(٢٦).

. و هكذا نجد، أن للشباب الجامعي دور سياسي واضح في مجالات الحياة السياسية بشكل خاص، من شأنه أن يؤثر علي العملية الحراكية السياسية بالبلاد، مثال علي ذلك: (الشباب المصري الجامعي).

ثالثاً: أسباب و دوافع الحراك السياسي:

. نجد أن، هناك بعض الباحثين الذين حاولوا دراسة الحراك السياسي داخل المجتمعات من حيث مصدر الحراك الذي قد يكون داخلي نتيجة الصراع، او خارجي نتيجة تحديات خارجية، أو نتيجة لإحتكاك ثقافي بتقافات مختلفة. كذلك حاولوا دراسة الحراك السياسي من زاوية ديناميكية انتشار التجديدات، كان تبدأ من الحضر إلي الريف، أو من العاصمة إلي الأقاليم، أو من الطبقات العليا إلي الطبقات الدنيا، هذا إلي جانب دراسة نوعية الحراك هل هو حراك ثوري مفاجئ، أو هو حراك تدريجي بطئ، بمعنى هل حدث انقلاب و تغيير مفاجئ في توزيع القوة السياسية و سلطات اتخاذ القرار، أو كان هذا التغير تدريجياً و بطيئاً؟، و ما هي العلاقة بين المتغيرات السياسية . في مجال سلطات اتخاذ القرار . و بين التغيرات في القيم و الإتجاهات والسلوك السياسي داخل هذه المجتمعات؟. و قد يحدث التحول السياسي بفعل وصول حزب إلي مطاف السلطة بالأساليب المشروعة، ويحاول تطبيق برنامجه الذي يختلف

عن برنامج الحزب السابق، و قد يكون الحراك السياسي ناجماً عن تزايد حركة التعليم و اتساع نطاق التحضر (٢٧).

. و نجد أيضاً، أنه قد حاولت "ليدز" توضيح الأسباب التي تؤدي إلى الحراك السياسي، و هذه الأسباب تتمثل في (٢٨):

١. فترات الإضطراب السياسي و الإجتماعي، مثل: (الحروب الأهلية، و الدولية، و الأزمات).
٢. الأفراد الحركيون، و هم الأشخاص الذين يملكون نفوذاً سياسياً و قوة سياسية و يرغبون في التغيير.
٣. الإتجاهات، فالمجتمعات التي تؤكد علي الإنجاز يكون أفرادها أكثر ثقيلاً للتغير بالمقارنة بالمجتمعات التي لا تؤكد علي الإنجاز، و بالتالي يسعى أفرادها للحفاظ علي الوضع الراهن.
٤. المثل العليا و الأهداف التي تطرحها الأيديولوجيات السائدة في مجتمع ما، و التي قد تكون ذات أساس ديني (كالإسلام، و المسيحية)، أو وضعي (الديمقراطية، و الإشتراكية، و الماركسية).

. و يتناول "أبتر" الحراك السياسي من منظور آخر، و يتضح هذا من السؤال الذي أثاره، لماذا تتغير النظم السياسية؟، و الإجابة هو عندما تكون التغيرات في المجتمع كثيفة لدرجة تفشل معها الأبنية السياسية التعامل معها أو غير قادرة علي التطبيق الفعال للإكراه. و قد قسم "أبتر" الكُتَاب الذين تناولوا الحراك في النظام السياسي إلى مجموعتين (٢٩):

الأولي: تري أن المجتمع يتكون من مصالح متنافسة و متفاعلة . مصالح أفراد و جماعات . تولد صراعاً، و وظيفة الحكومة هي تسوية مثل هذا الصراع، و نظراً لأن

البلعنة/مروة عادل صبحي نويدار
الحكومة لها جهاز لصنع القرارات يستجيب لنقاط التوتر في النظام، فلن التغيير
المناسب يأتي منه.
الثانية: تزي أن الحكومة هيئة تعليمية تجسد مجموعة من المثاليات، و تتغير
بالعقلانية، و بالتالي تقوم نمو عصر ازدهار، فتصبح الحكومة هي الإدارة التي عن
طريقها يحدث التغيير، فالحكومة هي التي تقوم بالمبادرة، و لا تكون مستجيبة كما
في الأولي.

رابعاً: القوى الدافعة للحراك السياسي في مصر:

إن المجتمعات العربية، و خاصة مصر في حراك دائم سواء في داخلها أو في
علاقتها بالحكم المركزي لها. و يبرز الحراك السياسي من خلال تغير الطلب
المعرض في البلدان العربية و تغير السند الأيديولوجي لهذا الخطاب، فبالإمكان أن
نلاحظ تراجع التيارات المعارضة اليسارية و القومية و كذلك الإسلامية في تكها
التقليدي، و القصد هنا في تراجعها كحركات سرية تعمل علي قلب أنظمة الحكم من
خلال مقولة "الثورة العمالية، و الوحدة العربية الإسلامية"، و لكن هذه القوى التقليدية
مازالت فعالة إلي اليوم، و نجدها علي رأس الحركات المحركة للمشهد السياسي و
لكن بشكل أكثر علانية. و من ثم نجد، أنه قد أصبح الكل ينادي بضرورة الإصلاح
السياسي المبني علي فكرة المشاركة و المراقبة، كما أصبح مطلب احترام حقوق
الإنسان و الحريا العامة و الشخصية مطلباً لا يختلف حوله المناضل اليساري أو
القومي أو الإسلامي.

و تقدم لنا الساحة المصرية . علي سبيل المثال . نمونجاً لهذا التغيير من
الخطاب الثوري الأيديولوجي نحر خطاب البرجماتية السياسية، و نضيف ما أن
العمل السياسي في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ و ما قبلها، أصبح أكثر وأكثر

يعتمد علي الوسائل السلمية، مثل: (العرائض، و الإنتخابات)، و إن تم التصعيد أحياناً، فإنه يكون في شكل: (الإضراب عن الطعام، أو الإضراب عن العمل، أو الإعتصام، أو التظاهر السلمي)، و لكن منذ عام ٢٠١٣ أخذت التظاهرات و الإعتصامات تتحول في بعض الأحيان إلي تظاهرات غير سلمية يتم فيها إستخدام العنف، و التعدي علي المصالح و المرافق العامة، .. و غيرها.

. و من ثم نجد، أنه قد حمل المشهد المصري العديد من الملامح الخاصة بالحراك السياسي؛ نتيجة تفاعل و تشابك العديد من العوامل المؤثرة المرتبطة بتزايد مساحة المشاركة، و تزايد إحساس النخبة السياسية بوطأة الضغوط المنادية بالتغيير من الداخل، و ترافق ذلك مع ضغوط خارجية تطالب بتحويلات سياسية كبرى، و هو ما تجلي في ظهور العديد من الحركات المدنية النشطة في مجال الإصلاح و التغيير. و تعد تلك الحركات نمطاً جديداً يشهده المجتمع المصري بتكويناته المدنية المختلفة، الأمر الذي يشير إلي حالة الزخم في التفاعلات السياسية المصرية التي شهنتها قضية الإصلاح و التغيير.

خامساً: نتائج الحراك السياسي :

. و أخيراً، هناك من الكتاب من اهتم بنتائج الحراك السياسي، خاصة ذلك النوع الناجم عن التعبئة السياسية، و قد يؤدي الحراك السياسي إلي تبديل في النخب و القوى السياسية و الاقتصادية التي تسهم في تشكيل القرارات العليا و نوعية الفئات التي تتدهور قوتهم السياسية، مثل: (النخب التقليدية، و كبار ملاك الأرض في بعض الدول)، و نوعية الفئات الراغبة في المشاركة السياسية سواء على مستوى صناعة القرارات أو تشكيل هذه القرارات من خلال (تنظيمات حزبية، أو جماعات مصلحة)، أو على مستوى المشاركة في الإنتخابات، أو المشاركة بالرأي و النقد. و هذا يعني، أن الحراك السياسي قد يحدث في خريطة القوى الاجتماعيه و الاقتصادية

و السياسية على مستوى المجتمع، و قد يثير مشكلات أمام السلطات السياسية حيث قد تظهر فئات جديدة تتزايد التطلعات و المطالب التي تقف في وجه تحقيقها طبيعية (مشكلات الإسكان، و التعليم، و الصحة، و الرعاية الإجتماعية... و غير ذلك)، فالمطالب الجديدة التي يعبر عنها الباحثون بثورة التطلعات المتزايدة تتطلب إعادة بناء نظم الإدارة و التنظيمات البيروقراطية و الأخذ بنظم التخطيط، كما تتطلب مجموعه من الكوادر الفنية و الإدارية إلى جانب الإمكانيات المادية و المالية التي عادةً لا تكون كافية داخل أغلب الدول النامية (٥٩).

خاتمة و تعقيب:

- و خلاصة القول، أن الحراك السياسي يعد من أهم مستحدثات العصر الحديث و التي ظهرت بشكل كبير في مجتمعنا المصري. حيث أن الحراك السياسي من شأنه أن يغير في تكوين الأنظمة السياسية و في وجودها السياسي داخل المجتمع، فهو من شأنه أن يؤثر إما بطريقة سلبية علي الأنظمة و الأحزاب و الجماعات السياسية و إما بطريقة إيجابية، حيث تستطيع أن تعزز من الوجود السياسي لهم أو تسبب في تدهور في وجودهم السياسي داخل المجتمع المصري، مثلما حدث مع " جماعة الإخوان المسلمين" في مصر حيث أثرت الأحداث السياسية و الظروف السياسية التي مرت بها الجماعة خلال فترة قبل الثورة و ما بعدها بشكل كبير علي الوجود السياسي للجماعة حيث اتخذت وضعا هرمياً من الهبوط إلي الصعود ثم إلي الهبوط مرة أخرى و الرجوع علي نقطة الصفر.

- و لذلك يمكن القول، أنه لا يخلو اي مجتمع الآن من حدوث حراك سياسي فيه؛ نظراً للإنتعاش السياسي و الثقافي لدي الأفراد، و زيادة الوعي السياسي لديهم، و

إدراكهم لأهمية مشاركتهم السياسية في كل مجريات الأحداث التي تدور من حولهم سواء علي مستوى المجتمع المحلي، أو المجتمع الدولي.

سادساً: المراجع المستخدمة:

- (١) L.G. Seligman, Political Mobility and Economic Development, Aldine publishing Co. Chicago, 1966, P 341
- (٢) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر للطباعة و النشر، ج ١٠، ط ١، ١٩٩٠، ص ٤١٠.
- (٣) نادية حلمي موسى الشافعي، تعديل المادة ٧٦ من الدستور و الحراك السياسي في مصر عام ٢٠٠٥ - دراسة الإنتخابات الرئاسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠.
- (٤) باقر النجار، خريطة القوي السياسية في البحرين مرشحة للتغيير - وقائع ندوة عن الحراك السياسي في البحرين بجمعية المنبر الديمقراطي التقدمي في الزنج، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤،
- <http://www.almenber.com/conferences/.asp?id>
- Loan Davies, Social mobility and political change, (٥) Presage publishers, New York, 1970, P.113.
- (٦) نادية حلمي موسى الشافعي، المرجع سابق، ص ص ٩ - ١٠.
- (٧) عبد الغفار رشاد القسبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: الحراك السياسي و إدارة الصراع، القاهرة، كلية الدراسات و العلوم السياسية، ط ٢، ٢٠٠٦، ص ٩.
- (٨) نادية حلمي موسى الشافعي، تعديل المادة ٧٦ من الدستور و الحراك السياسي في مصر عام ٢٠٠٥ - دراسة الإنتخابات الرئاسية المصرية، مرجع سابق، ص خ، د.
- (٩) نادية حلمي موسى الشافعي، المرجع سابق، ص ١٠.
- (١٠) مصطفى شحاته عبد السلام، دور الصحف المصرية في دعم الحراك السياسي في المجتمع المصري في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧،

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنوفية، كلية الآداب - قسم الإعلام، ٢٠١١، ص ٦٠.

(١١) ياسر سليمان محمد سليمان، الحراك السياسي و تغير بعض التوجهات القيمية في الريف - دراسة ميدانية بقريتين من قري محافظة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - قسم الاجتماع، جامعة المنيا، ٢٠٠٢، ص ١٣.

(١٢) مصطفى شحاته عبد السلام، دور الصحف المصرية في دعم الحراك السياسي في المجتمع المصري في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٦٠.

(١٣) السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي - المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص ص ١٦٩ - ١٧٠.

(١٤) أسامة الغزالي، التخلف و الظاهرة الحزبية: تحليل للإطار النظري لمتغيرات التنمية في العالم الثالث - دراسة تطبيقية للتجربة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ١٩٩١، ص ٦٩ - ٧٠.

(١٥) عبد الهادي الجوهري و آخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، أسبوط، مكتبة الطليعة، ١٩٧٩، ص ١١٩ - ١٢٠.

(16) G. Saratori, Democracy: international Encyclopedia of the social science, Mac Co. & Free Press, 1968, P. 120.

(١٧) G. Saratori, Party and party analysis, Cambridge University press, 1976, P. 64

(١٨) J. Schlesinger, Party units, PP. 334, 336.

(١٩) عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥، ص ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٢٠) Huntington: Political order in changing societies, New Heron Yale U. Press, 1979, PP. 34, 36

(٢١) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، العدد ١٧، سبتمبر ١٩٨٧، ص ١١٩.

- (٢٢) سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، العدد ٦٢، أبريل ١٩٨٤، ص ١١٤.
- (٢٣) نادية حلمي موسى الشافعي، تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي في مصر عام ٢٠٠٥ - دراسة الانتخابات الرئاسية المصرية، مرجع سابق، ص ١٢.
- (٢٤) أحمد اسكندروف، ترجمة: محمد الجندي، أفريقيا: السياسة والإقتصاد والأيدولوجية، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٣، ص ٧١.
- (٢٥) السيد الحسيني، وعلم الاجتماع السياسي - المفاهيم والقضايا، مرجع سابق، ص ص ١٢٩، ١٣٠.
- (٢٦) ضياء الدين زاهر، الجامعة والسلطة، مؤتمر الديمقراطية والتعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢ - ٥ أبريل ١٩٨٤، ص ٢.
- (٢٧) نبيل محمد توفيق السمالوطي، علم إجتماع التنمية - دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص ص ١٨٤ - ١٨٥.
- (٢٨) Leeds, C.A, Political studies, London, Macdonald & Evan Ltd, 1975, P. 211.
- (٢٩) Leeds, C.A, Political studies, Ibid, P 216
- (٣٠) نبيل محمد توفيق السملوطي، علم اجتماع التنمية - دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية، مرجع سابق، ص ص ١٨٦ - ١٨٧.